

التي تدعوها لما كان هنا بظنة لسؤال وهوان القائلين قد اجروا
التشافي بين البشرية والحيوانية والحيوانية
قد اعدوا فيكون مقصودين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا
بشر شلكم فكانهم سلوا انتفاها لانه انما هو قوله وقولهم
اي قول الرجل الخاطبين ان نحن الا بشر شلكم من باب مجازة
الحضم والغاء العنان تبطل بعض مدماته ليعتبر الحضم من العنان
وهو الزلة وانما يفعل ذلك حيث يراد تبليتها في اسكات الحضم
والزمام لا للتسليم انتفاها لانه كما قالوا انما هو عظيم من كوننا
بشر الحق لاننا نحن هذا لا ينافي ان يبين انه تعالى علينا
بالزلة فلذلك استبوا البشرية لا تقسم وانما انبأها بتا بطريق
القصر فيكون على قول كلام الحضم وكقولك عطف على قوله بقوله
لصلحك وهذا اشار الى الصلح في الاصل في انما ان يستعمل
فيما لا ينكر المحاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقدر به
وانت تريد ان ترفقه عليهم ان تجعل من يعلم ذلك من قريبا
شققا على حبه والاولى بنا عما ذكرنا ان يكون هذا المشابه
من الاخراج الايجلي مقتضى الظاهر وقد يتولد الجاهل من قوله
المعلق ولا داعي من فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى
حكاية انما نحن مصلون او هو ان كونه صلح بين امرئ ظاهر
من شأنه ان لا يجمله المحاطب ولا ينكر ذلك كما لا انهم

البي

المفسدون

المفسدون للمد عليهم موكد اي ما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة
على النبات وتعرف الخبر الدال على الحصر وتوصيفه الفصل لذلك
وتصديرا لكلام بحرف التثنية الدال على ان مضمون الكلام ما لا يخفى
وبمعناه تم تعقيبها بما يدل على التبريع والتوسيع وهو قولهم ولكن
لا يسرون ومزية انما على العطف انه يعمل من اي من انما الحكمان
اعني الانباء المذكورين النبي كما عدها معا بخلاف العطف فانه
ينهم منه او لا الانباء ثم النبي يجوز بدقائه لا قاعدها وبالغلب
مخوما في بدقائه بالقاعد واحسن مواضعه اي مواضع انما التعريف
كقوله انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريضا بان الكفار من قرط حرام
كالهائم فطرح النظر منهم كالحمد من اي كطرح النظر من الهائم ثم القصر
لا يتبع بين المبتدأ والخبر على ما يقع بين الفعل والتفاعل نحو ما
ماض بزيدا لا عمرو او ما ضرب عمرو الانزيد والمفعول نحو ما عطبت
زيد الادرها وغير ذلك من المتعلقات وفي المصنفين انما
المقصود عليه مع اداة الاستسناح لوانما يريد القصر على قبل ما ضرب
عمرو الانزيد و لوانما يريد القصر على المفعول قبل ما ضرب زيد
عمرو ومعنى قصر الفاعل على المفعول لعملا قصر الفعل المسند الي
الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي وقد جري التحقيق
القصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون
حقيقا وغير حقيقي اذا اولها وتعيينها ولا يخفى اعتبار ذلك

المعطي

ثم التا طبعه

وما اعطيت درهما الا لزيد
التي عمل

المعطي